

Distr.: General
1 September 2023



الدورة السابعة والسبعون

البند 127 (ط) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة
ومنظمة التعاون الاقتصادي

قرار اتخذته الجمعية العامة في 25 آب/أغسطس 2023

[[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/77/L.102)]]

330/77 - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إن تشيير إلى قرارها 2/48 المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 1993 الذي منحت بموجبه مركز المراقب إلى منظمة التعاون الاقتصادي،

وإن تشيير أيضا إلى قراراتها السابقة المتعلقة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي التي دعت فيها مختلف الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية المعنية إلى المشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق أهدافها والغايات التي تسعى إليها منظمة التعاون الاقتصادي،

وإن تعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز علاقاتها مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية من أجل وضع المشاريع والبرامج وتنفيذها في المجالات موضع الاهتمام المشترك،

وإن تلاحظ الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى منظمة التعاون الاقتصادي بغرض وضع برامج ومشاريع متصلة بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذها، وإن تشجعها على مواصلة تقديم هذا الدعم،



- 1 - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 324/75 المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 2021⁽¹⁾، وتتوه بتنامي التعاون بين المنظمتين؛
- 2 - **تحيط علماً** برؤية عام 2025 لمنظمة التعاون الاقتصادي وإعلان إسلام آباد الصادرين في اجتماع القمة الثالث عشر لرؤساء الدول و/أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد في إسلام آباد، في 1 آذار/مارس 2017؛
- 3 - **تحيط علماً أيضاً** بإعلان باكوا الصادر في اجتماع القمة الثاني عشر لرؤساء الدول و/أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد في باكوا في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2012⁽²⁾؛
- 4 - **تحيط علماً كذلك** ببيان طشقند الصادر عن الاجتماع السادس والعشرين لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي المعقود بطشقند في 24 كانون الثاني/يناير 2023، وبالاجتماع السابع والعشرين المقبل لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي المقرر عقده في أنزيبجان في الربع الأخير من عام 2023؛
- 5 - **تشير إلى توافق آراء** عشق آباد من أجل العمل المعتمد في اجتماع القمة الخامس عشر لرؤساء الدول و/أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في عشق آباد في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، وتتطلع باهتمام إلى اجتماع القمة السادس عشر المقبل المقرر عقده في أوزبكستان في تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛
- 6 - **تعرب عن تقديرها** للجهود المتواصلة المبذولة لتعزيز التعاون القائم بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون الاقتصادي، لا سيما في مجال بناء القدرات التجارية للدول الأعضاء، وتلاحظ بارتياح إتمام تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامجها المشترك في عام 2017، وتعرب عن تقديرها لاستعداد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتعاون في تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع بالتعاون مع شركاء في التنمية مثل البنك الإسلامي للتنمية ومصرف التنمية الآسيوي؛
- 7 - **تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية إلى وضع استراتيجيات** لتحرير التجارة وتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بهدف تيسير دمج اقتصاداتها على الصعيدين العالمي والإقليمي؛
- 8 - **تعرب عن تقديرها** لجهود منظمة التعاون الاقتصادي الرامية إلى تنفيذ اتفاق التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي⁽³⁾ وإعداد مشروع استراتيجية تيسير التجارة، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة إلى دعم أمانة منظمة التعاون الاقتصادي في إجراء دراسة شاملة بشأن إعداد خريطة طريق لإضفاء الطابع المؤسسي على شبكة مختارة من مناطق التجارة الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة فيما بين الدول الأعضاء فيها؛

(1) انظر A/77/277-S/2022/606، الفرع الثاني.

(2) A/67/581، المرفق.

(3) United Nations, Treaty Series, vol. 2562, No. 45696

- 9 - **تحيط علماً** بمبادرة أوزبكستان لإعلان عام 2022 عاما لتعزيز الربط، وبمبادرة أذربيجان لإعلان عام 2023 عاما للتحول الأخضر والترابط في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي؛
- 10 - **تقدر** الالتزام الراسخ للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي بتعزيز التعاون في مجالات النقل والطاقة والسياحة والزراعة والصحة، على النحو الذي أعيد تأكيده في الاجتماعات الوزارية ذات الصلة لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتتطلع إلى الاجتماعات المقبلة التي سَتُعقد في هذا الصدد؛
- 11 - **تحيط علماً** بمبادرة إنشاء لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة التعاون الاقتصادي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المعنية بممر بحر قزوين وممر ألماني - طهران - اسطنبول، بغية المساهمة في زيادة طاقة المرور العابر بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب عن طريق تنسيق السياسات، وتطوير البنيات التحتية، وتحسين اللوجستيات، وتوفير الدعم التقني والمالي؛
- 12 - **تشيد** بدور لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إجراء الدراسات التجارية لممر الشحن بالسكك الحديدية بين كازاخستان وتركمانستان وإيران، وترحب باستئناف خدمة قطارات إسلام آباد - طهران - اسطنبول في كانون الأول/ديسمبر 2021؛
- 13 - **تنوه** بدور ترتيبات ومنصات التعاون الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ جدول الأعمال العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات مثل الطاقة والمناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ومراقبة المخدرات، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل والاتصال الإلكتروني، وتدعو كيانات الأمم المتحدة إلى التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز المجالات المذكورة أعلاه كل بحسب الولاية المنوطة به؛
- 14 - **تعرب عن تقديرها** للاتصالات المنتظمة بين مصرف التجارة والتنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك الإسلامي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وتدعو هذه الكيانات إلى تعزيز التعاون من أجل تمويل المشاريع الإقليمية؛
- 15 - **تسلم** بالحاجة إلى تعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع النقل والاتصالات التي ستربط منطقة منظمة التعاون الاقتصادي بالموانئ الكبرى الرئيسية والأسواق العالمية، بما في ذلك بناء سكك حديدية جديدة؛
- 16 - **تشجع** الجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز النقل العابر المرقم؛
- 17 - **تحيط علماً** بمشروع الاستراتيجية الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي لعام 2025 لتطوير مجتمع المعلومات وخطة عملها، وتدعو الاتحاد الدولي للاتصالات إلى مواصلة إسداء التوجيه والمساعدة للمؤسسين لأنشطة المنظمة في المرحلة العملية من تنفيذ خطة العمل؛
- 18 - **تدعو** اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تيسير تجارة المرور العابر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي وتحديث معابرها الحدودية؛
- 19 - **تشدد** على ضرورة تعزيز تطوير قطاع النقل المستدام، الذي ينبغي أن يساهم في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة ويقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة المترتبة عليها، وتدعو كيانات الأمم المتحدة إلى التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز النقل المستدام في المنطقة؛

- 20 - **تسلم** بالجهود التي يبذلها كل من مركز التنسيق الإقليمي للأمن الغذائي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لكفالة الأمن الغذائي على صعيد المنطقة، وتتوه باعتماد البرنامج الإقليمي للأمن الغذائي التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى النظر في تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي؛
- 21 - **تسلم أيضا** بالأهمية المتزايدة للسياحة في التنمية المستدامة للمنطقة وما تنطوي عليه من إمكانات في تعزيز الاقتصاد المستدام، وتدعو مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية وغيرها من المنظمات، ولا سيما منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، إلى النظر في تقديم الدعم المالي والتقني إلى منظمة التعاون الاقتصادي لإعداد مشاريع إقليمية متصلة بتشجيع السياحة ولدعم برامجها؛
- 22 - **تلاحظ** التعاون الجاري بين منظمة التعاون الاقتصادي والشركاء الدوليين لدعم الشروع في أقرب وقت في مشروع إنشاء سوق الكهرباء الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وكذلك في الحوار بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة منظمة التعاون الاقتصادي لمواءمة سوق الكهرباء الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي مع خريطة طريق إقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية وتعزيز الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عبر الحدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛
- 23 - **تلاحظ أيضا** الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي من أجل إقامة هيكل للطاقة أكثر تنوعا ومرونة في منطقة المنظمة، مدعومة في ذلك بتعميم استعمال مصادر الطاقة المستدامة والطاقة الأنظف، التي تتماشى أيضا مع أهداف التنمية المستدامة والطاقة المستدامة للجميع، ومن ثم تهيئ بوكالات الأمم المتحدة المعنية إلى النظر في تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع الإقليمية لمنظمة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة النظيفة، والطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة وحفظها؛
- 24 - **ترحب** بالتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن مركز الطاقة النظيفة التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وبعتماد ميثاق المركز في الاجتماع الخامس والعشرين لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي، واختيار أذربيجان بلدا مضيفا للمركز، وتعرب عن تأييدها لتعزيز هذا التعاون من أجل تفعيل هذا المركز في أقرب وقت ممكن؛
- 25 - **تسلم** بأهمية التعاون المتبادل بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في التصدي للتحديات العالمية المشار إليها في قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وتشدد على ضرورة التعاون المنتظم بين المنظمين من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة في ذلك القرار؛
- 26 - **ترحب** بمبادرة إنشاء الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2023 لإعداد خطة عمل لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة على صعيد المنطقة عن طريق وضع مؤشر التنمية المستدامة للمنطقة وعقد المنتدى الأول للتنمية المستدامة؛
- 27 - **ترحب أيضا** بتعزيز التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي وبين وكالات وبنوك وائتفاقيات ومنتديات الأمم المتحدة التي لها صلة بقضايا البيئة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والفريق الحكومي الدولي

المعني بتغير المناخ وأمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي؛

28 - **تحيط علماً** بالتعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات لمعالجة القضايا ذات الصلة بالغابات في المنطقة وتنسيق السياسات والاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030⁽⁴⁾؛

29 - **تلاحظ** أهمية استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، والأهداف والغايات المتعلقة بالمياه الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁵⁾، وتنتهي على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023؛

30 - **تبرز** أهمية تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الاقتصادي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بشأن مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصحة، وتشجيع كيانات الأمم المتحدة المعنية، ولا سيما منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى منظمة التعاون الاقتصادي للتعافي من تداعيات كوفيد-19، حسب الاقتضاء؛

31 - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي تبذلها منظمة التعاون الاقتصادي لتعزيز التعاون في مجال الصحة في المنطقة بالتعاون مع المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية والجمعية الدولية لنقل الدم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشجع هذه الجهات على مواصلة دعم أنشطة منظمة التعاون الاقتصادي في مجال الصحة؛

32 - **تلاحظ** هشاشة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي أمام آثار الكوارث الطبيعية، وتحث مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على النظر في توسيع نطاق تعاونها مع منظمة التعاون الاقتصادي في مجال الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وعلى النظر أيضاً في تقديم دعمها التقني والمالي للأنشطة ذات الصلة التي تقوم بها المنظمة، بما في ذلك الإطار الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي حديثاً لتعزيز تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁶⁾ في المنطقة؛

33 - **تنوه** باعتماد حالة التنفيذ وخريطة الطريق المتعلقين بالإطار الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛

(4) انظر القرار 285/71.

(5) القرار 1/70.

(6) القرار 283/69، المرفق الثاني.

34 - تبرز أهمية الإحصاءات العالية الجودة باعتبارها أداة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأهمية التعاون والشراكة مستقبلاً بين منظمة التعاون الاقتصادي وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة في هذا الصدد، وتشجع الشعبة على النظر في تقديم الدعم التقني والمالي إلى المنظمة في ميدان الإحصاءات، عند الاقتضاء؛

35 - **تعرب عن تقديرها** للجهود والأنشطة التي تضطلع بها منظمة التعاون الاقتصادي في جمع البيانات المتصلة بالمخدرات ونشرها، وتنظيم حلقات عمل وبرامج تدريبية بهدف تعزيز الخبرة التقنية والفنية للموظفين العاملين في أجهزة ووكالات مكافحة المخدرات المعنية لدولها الأعضاء، وتشجع وكالات الأمم المتحدة والأوساط المانحة، مثل المفوضية الأوروبية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى المنظمة فيما تبذله من جهود لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الجرائم المتصلة بذلك؛

36 - **تنوه** بالجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي من أجل تعزيز التعاون الإقليمي على مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك إنشاء آلية شرطة وآلية إقليمية للتعاون القضائي والقانوني والمركز الإقليمي لتعاون وكالات مكافحة الفساد وأمناء المظالم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي، وتدعو المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى المساعدة في تلك الجهود ودعمها؛

37 - **تعرب عن تقديرها** للمساهمات التي تقدمها منظمة التعاون الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار والتنمية في أفغانستان، وتدعو وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى إلى مساعدة منظمة التعاون الاقتصادي في تنفيذ برنامج الدعوة الخاص بأفغانستان؛

38 - **تشير مع التقدير** إلى الأنشطة التي يضطلع بها كل من المعهد الثقافي ومؤسسة العلوم والمعهد التعليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي، باعتبارها وكالات متخصصة تابعة للمنظمة، لتعزيز التعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في ميادين الثقافة والعلوم والتعليم، على التوالي، وتشجع وكالات منظومة الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، على التعاون مع هذه الهيئات، في نطاق الولايات المنوطة بها وفي حدود الموارد المتاحة لها؛

39 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

40 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي" في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى".

الجلسة العامة 96

25 آب/أغسطس 2023